مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية
اسم الكاتب: م.د. حسن كتلو، أ.م.د. حسن حزوري، سيف الفخري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3495
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٢ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية
دراسة تطبيقية على البنك العربي – الأردن
(للأعوام ١٩٩٦- ٢٠١٠)

The Impact of Credit Risk on Off-balance Sheet Components
Applied Study on Arab Bank – Jordan (1996-2010)

الدكتور حسن كتلو
مدرس - قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد – جامعة حلب

الدكتور حسن حزوري
أستاذ مساعد - قسم العلوم المالية والصرفية
كلية الاقتصاد – جامعة حلب

سيف الفخري
باحث -قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

Hassan Katalo (PhD)
Lecturer
Department Financial and Banking Sciences
College of Economic - Aleppo University
Hasank22@hotmail.com

Hassan Hazzouri (PhD)
Assistant Professor
Department Financial and Banking Sciences
College of Economic - Aleppo University
h_hazzouri@yahoo.com

Saif Al-fakhry
Department Financial and Banking Sciences
College of Economic - Aleppo University
saifalnoaime@hotmail.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٢/١٤ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٤/٢٦

أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية
دراسة تطبيقية على البنك العربي – الأردن
(للأعوام ١٩٩٦ - ٢٠١٠)

إعـــداد: الـدكتور حسن كتـلو
الدكتور حسن حزوري
سيف الفخري

The Impact of Credit Risk on Off-balance Sheet Components
Applied Study on Arab Bank – Jordan (1996-2010)

Set by: Hassan Katalo (PhD)
Hassan Hazzouri (PhD)
Saif Al-fakhry

Abstract

The off-balance sheet are one of banking facilities for the external and internal financing operations and also brings profits for banks, and in the same time it has the character of commitment that expose many credit risks, These facilities are based on certain principles. Since the credit plays the most important role in banks, so the credit risks for banking operations for off-balance sheet leads to real risks for banks although they are potential liabilities.

The importance of this research can be derived from concentrating on the level of credit risks for off-balance sheet in banks. This research spotlights knowing the credit risks that face banks investments in off-balance sheet. therefore, This study was based on testing risks (Rate, Inflation, Non-performing loans amounted)as credit risks and their effect on off-balance sheet in Arab Bank-Jordan.

The study found that there is a significant correlation between credit risks mentioned in the study with off-balance sheet. Also, there was a significant influence for these risks on off-balance sheet in\ Arab Bank-Jordan.

Keywords: The Credit Risks, Off-Balance Sheet Components, The Banking Operations, The Credit Facilities Of Off-Balance Sheet.

أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية
دراسة تطبيقية على البنك العربي – الأردن
(للأعوام ١٩٩٦- ٢٠١٠)

إعـــداد: الـدكتور حسن كتـلو
الدكتور حسن حزوري
سيف الفخري

المستخلص

إن البنـود خـارج الميزانيـة تمثـل التـسهيلات الإئتمانيـة المـصرفية فـي عمليـات التمويـل الخارجية والمحلية، وتعد من العمليات التي تدر أرباحاً للمصرف، وفي الوقت نفسه تحمل طابع التعهد والالتزام الذي يتعرض للعديد من المخاطر الإئتمانية. وهذه التسهيلات تقوم على أسس معينة في المصارف، وبما أن الجانب الإئتماني يمثل العنصر الأهم في عمل المصرف تجاه هذه البنود، لذلك فإن المخاطر الإئتمانية للاستثمارات المصرفية في البنود خارج الميزانية تؤدي إلى مخاطر فعلية على المصرف، على الرغم من أنها التزامات مستقبلية محتملة. وتأتي أهمية البحث من خلال التركيز على تحديد مستوى المخاطر الإئتمانية للبنود خارج الميزانية في المصارف، وبالتالي يهدف البحث إلى معرفة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها استثمارات أموال المصرف في البنود خارج الميزانية (OBS).

وتكمن مشكلة البحث في الوقوف على أثر المخاطر الإئتمانية التي تتعرض لها المصارف تجاه البنود خارج الميزانية. وقد اعتمدت الدراسة على اختبار المخاطر(الفائدة، والتضخم، والتسهيلات الإئتمانية غير العاملة) كمخاطر إئتمانية ومعرفة أثرها على البنود خارج الميزانية في البنك العربي - الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط معنوية للمخاطر الإئتمانية المحددة في الدراسة مع البنود خارج الميزانية، كما توصلت إلى وجود أثر جوهري لتلك المخاطر الإئتمانية على البنود خارج الميزانية في البنك العربي - الأردن.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الإئتمانية، البنود خارج الميزانية، الاستثمارات المصرفية، التسهيلات الإئتمانية للبنود خارج الميزانية.

المقدمة

تعد الخدمات المصرفية الواجهة الرئيسة للمتعاملين مع المصرف ووسيلة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين، فهي بوابة العبور للتعامل في أنشطة المصرف المختلفة. فالخدمات المصرفية التي تتضمن تسهيلات ائتمانية غير مباشرة يتم تقديمها في إطار طبيعة العلاقة بين المستثمر وزبون المصرف؛ والتي تفرض تأثيراً واضحاً ينعكس على أهداف المصرف.

إن التسهيلات الإئتمانية المقدمة من قبل المصارف لاستثمارات البنود خارج الميزانية باتت اليوم مجالاً للاهتمام والمتابعة نظراً لكونها تمثل بعداً من أبعاد النمو المصرفي، وهذه التسهيلات تقوم على أسس معينة في المصارف، وبما أن الجانب الإئتماني يمثل العنصر الأهم في عمل المصرف تجاه هذه البنود، فبناءً عليه تتحدد الأهداف والاتجاهات أمام المخاطر التي تحيط بهذا الجانب، ولذلك فإن المخاطر الإئتمانية للاستثمارات المصرفية في البنود خارج الميزانية تؤدي إلى مخاطر فعلية على المصرف على الرغم من أنها التزامات مستقبلية محتملة. فالبنود خارج الميزانية(OBS) تعد من التسهيلات الإئتمانية المصرفية التي تحمل طابع التعهد والالتزام تجاه ما تقدمه المصارف من خدمات لعملائها، وبنفس الوقت تعتبر من المصادر التي تدر أرباحاً للمصرف حسب سياسة المصرف في إدارة المخاطر المتعلقة بها.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون بنود خارج الميزانية (OBS) أصبحت تشكل مقداراً لا يستهان به من أنشطة المصارف كما مبين في الجدول رقم (١)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية دراسة البنود خارج الميزانية لما لها من أثر على أداء المصارف من جانب المخاطر. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث حيث سيركز على تحديد مستوى المخاطر الإئتمانية تجاه البنود خارج الميزانية في المصارف، كما تأتي أهمية البحث من أثر استثمارات البنود خارج الميزانية على النشاط الاقتصادي، مما سيساعد في تسليط الضوء هذا الجانب الهام من عمل المصارف.

الجدول رقم (١): الوزن النسبي للبنود خارج الميزانية مقارنة بحجم موجودات البنك العربي للفترة المتدة من (١٩٩٦-٢٠١٠)

العام	الموجودات	البنود خارج الميزانية	الوزن النسبي
١٩٩٦	١٣٤٨١٩٩٤	٣١٤٣٨٥٩	%٢٣
١٩٩٧	١٤٣٨٩٦٩٥	٣٦٢٨٦٢٠	%٢٥
١٩٩٨	١٥٤٥٦٨٠٢	٣٧١٣٣٥٢	%٢٤
١٩٩٩	١٦٦١٢٧٧٩	٣٩٩٧٨٣٢	%٢٤
٢٠٠٠	١٨٤٩٦٩٩٣	٤٦٥١٨٨٩	%٢٥
٢٠٠١	١٨٩٣٠٤٤٦	٤٣٨١١٦١	%٢٣
٢٠٠٢	١٩٢٦٧٨٣٣	٤٥٥٣٦٨٠	%٢٤
٢٠٠٣	٢٠٢٧٥٣٢٦	٤٧٩٨٢١٤	%٢٤
٢٠٠٤	٢٢٣٨٤٨٦٨	٥٥٥٩٨٤٠	%٢٥

العام	الموجودات	البنود خارج الميزانية	الوزن النسبي
٢٠٠٥	٢٢٨٩٤٦٩٧	٦٠٧٨٨٩٣	%٢٦.٥
٢٠٠٦	٢٥٦٩١٢٦٠	٧٢٥١١٢٢	%٢٨
٢٠٠٧	٢٩٥٥٢٨٠٥	٨٣٣٢٧٧٤	%٢٨
٢٠٠٨	٣٣٤١٣٣٩٥	١٠٦٦٢٣٩٣	%٣٢
٢٠٠٩	٣٣٨٧٢٠٥٣	١٠٧٧٢٥٦٢	%٣٢
٢٠١٠	٣٣٥٠٢٧٦٧	١٠١٨٣٣٥٩	%٣٠.٥

المصدر: التقارير السنوية للبنك العربي الأردني للمدة الممتدة بين عامي (١٩٩٦-٢٠١٠).

مشكلة البحث

إن الدراسات النظرية المصرفية تركزت في أكثرها على الاستثمار المباشر لأموال المصرف ودوره في توفير التمويل اللازم لطالبي الائتمان والمخاطر المتعلقة به، أما الاستثمار غير المباشر لأموال المصرف المتمثل في البنود خارج الميزانية (OBS) والذي يعد شكلاً من أشكال الائتمان غير المباشر، وعلى الرغم من تعرضه للعديد من المخاطر إلا أنه لم يحظ بالأهمية نفسها من الدراسة، فالبنود خارج الميزانية هي أحد أنواع الاستثمارات التي يمكن أن تؤثر على أداء المصرف وبالتالي نجاحه واستمراره في السوق. وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن مشكلة البحث تكمن في محاولة الإجابة عن أثر المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف على البنود خارج الميزانية.

فروض البحث

استناداً إلى ما جاء في مشكلة البحث يمكن صياغة الفروض الآتية:

الفرض الأول: لا يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر الفائدة على البنود خارج الميزانية في البنك العربي.

المتغير المستقل: الفائدة

المتغير التابع: البنود خارج الميزانية

- الاعتمادات المستندية
- الكفالات المصرفية
- القبولات المصرفية

الفرض الثاني: لا يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر التضخم على البنود خارج الميزانية في البنك العربي.

المتغير المستقل: التضخم

المتغير التابع: البنود خارج الميزانية

- الاعتمادات المستندية
- الكفالات المصرفية
- القبولات المصرفية

الفرض الثالث: لا يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات الائتمانية غير العاملة على البنود خارج الميزانية في البنك العربي.

المتغير المستقل: التسهيلات الائتمانية غير العاملة

المتغير التابع: البنود خارج الميزانية

- الاعتمادات المستندية
- الكفالات المصرفية
- القبولات المصرفية

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها استثمارات أموال المصرف في البنود خارج الميزانية(OBS) في المصارف، إذ لابد من إلقاء الضوء على أنواع المخاطر التي تسود تلك العمليات ومستوياتها، ويهدف أيضاً إلى توضيح مفهوم البنود خارج الميزانية (OBS).

منهج البحث

سيتم الاعتماد في دراسة البحث على المنهج الوصفي الذي سيتم من خلاله توضيح ماهية البنود خارج الميزانية وأهميتها، ومن ثم الإشارة إلى أنواع المخاطر الإئتمانية التي تكتنف العمليات المصرفية في البنود خارج الميزانية، وعلى المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على القوائم والتقارير المالية للمصرف محل الدراسة، ويتم اختبار الفروض بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS من خلال دراسة:

- معامل الارتباط بين كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار البسيط للتعرف على أثر المتغيرات التابعة على المتغيرات المستقلة.

البنود خارج الميزانية- المفاهيم والأنشطة

أولاً- مفهوم البنود خارج الميزانية

تعد البنود خارج الميزانية (OBS) أصولاً وخصوماً محتملة تؤثر بشكل مستقبلي على وضع الميزانية، كما تؤثر في الوقت ذاته على سيولة وربحية وأمان المصرف، وهي عبارة عن وعد أو تعهد بمنح الائتمان، والذي يشكل بدوره إلتزاماً طارئاً لا يظهر في ميزانية المصرف، لهذا السبب يشار إليها بالبنود خارج الميزانية (OBS).

ويمكن تعريف عناصر بنود خارج الميزانية، بأنها "تعهدات تعاقدية لا تمثل دفع نقدي مباشر على المصارف وتشكل تأثيراً مباشراً على القيمة الكلية للمصارف (المالك، ٢٠٠٦، ٣٠). والمقصود بالبنود خارج الميزانية الالتزامات العرضية التقليدية الناشئة عن إصدار خطابات ضمان لقروض أو لتنفيذ أعمال وفتح اعتمادات مستندية وخلافه بجانب الالتزامات الناشئة عن التعامل في عقود المشتقات (أبو رحمة، ٢٠٠٧، ٥).

ثانياً: أنشطة البنود خارج الميزانية

١. الاعتمادات المستندية

إن تعبير الاعتمادات المستندية Letters of Credit يعد من أهم بنود خارج الميزانية حيث يقدم بطريقتين، الأولى بوصفه خدمة مصرفية مقابل عمولة تقدم خلال تبادل التمويل التجاري، ويكون المبلغ مغطى بالكامل من قبل فاتح الاعتماد، والثانية بوصفه عملية إئتمانية يقوم المصرف فيها بتغطية كامل المبلغ المعتمد أو جزء منه، حيث يكون بشكل إقراض.

ـ مفهوم الاعتماد المستندي

لقد وضع الباحثون والاقتصاديون عدة تعاريف للاعتماد المستندي كلاً من وجهة نظره، فالاعتماد المستندي هو طلب يتقدم به الآمر بفتح الاعتماد إلى المصرف من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، يقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها (وحيد، ٢٠١٠، ٢٦١). أو من يعرف الاعتماد المستندي أنه تعهد مكتوب من مصرف (يسمى المصدر) يسلم للبائع (المستفيد) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الآمر) مطابقاً لتعليماته، أو يصدره المصرف بالأصالة عن نفسه يهدف إلى القيام بالوفاء (أي بوفاء نقدي أو كمبيالة أو خصمها) في حدود مبلغ معين خلال مدة معينة، شريطة تسليم مستندات البضاعة المطابقة للشروط (قنطقجي، ٢٠١٠، ١٣٨). ويعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد من المصرف لأحد المصدرين (المستفيد) بدفع مبلغ معين أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه أو على مستورد البضاعة مقابل تقديمه مستندات شحن البضائع في المواعيد المحددة وبشروط السداد المتفق عليها (الشواربي، الشواربي، ٢٠٠٢، ٥٣٢).

ولضمان وجود اتفاق تام وموحد بين المصارف في تفسير وفهم تلك المصطلحات المتعلقة بالاعتمادات المستندية قامت غرفة التجارة الدولية (ICC) والتي مقرها في باريس بإصدار أول نشرة دولية عام ١٩٣٣ خاصة بالأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (شلهوب، ٢٠٠٧، ٣٨٨)، وتم إجراء تعديلات وتغييرات على تلك الأصول بين الحين والآخر نتيجة التطور الكبير في حجم المبادلات التجارية، وقد صدرت آخر نشرة معدلة في العام ٢٠٠٧ المرقمة USP 600 (شيخ عثمان، ٢٠٠٩، ٥٣)، وقد أوردت هذه النشرة تعريفاً للاعتماد المستندي ينص على أنه أية ترتيبات مهما كان شكلها أو نوعها يقوم بها المصرف فاتح الاعتماد (The Issuing Bank) بناءً على طلب الزبون طالب فتح الاعتماد (Applicant) for Credit ووفقاً لتعليماته يقوم بالدفع إلى أو لأمر شخص ثالث المستفيد (The Beneficiary) أو يقبل ويدفع قيمة السحوبات المسحوبة من قبل المستفيد، وأن يخول مصرفاً آخر بالدفع أو بقبول السحوبات أو شرائها أو دفع قيمتها، وذلك مقابل مستندات معينة يشترط أن تكون مطابقة لأحكام وشروط الاعتماد.

ـ أهمية الاعتماد المستندي

بالنسبة لمصدر الاعتماد يكون لديه الضمان بواسطة الاعتماد المستندي بأنه سوف يقبض قيمة البضائع التي يكون قد تعاقد على تصديرها من قبل مصرف المستورد، وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى المصرف الذي يكون قد أشعره بورود الاعتماد (قنطقجي، ٢٠١٠، ١٣٩)، بالنسبة للمستفيد فإنه يضمن كذلك أن المصرف الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بعد تقديم وثائق شحن البضاعة بحسب الشروط الواردة في الاعتماد (شكري، ٢٠٠٤، ٢٢٧). بالنسبة للمصرف فهو يضمن حق المُصدر والمُستورد وكذلك حقه المضمون بوجود وثائق الشحن بحوزته والتي تمثل ملكيته للبضاعة، حيث تمكنه من التصرف بها واستيفاء حقها في حال تخلف المُستورد عن تسديد قيمة الاعتماد (شيخ عثمان، ٢٠٠٩، ٥٣).

٢. الكفالات المصرفية وخطابات الضمان

ـ مفهوم الكفالة المصرفية

الكفالة المصرفية هي "عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد زبائنه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينه تجاه طرف ثالث (المستفيد) بموجب التزام ملقى على عاتق الزبون المكفول وضماناً للوفاء بالتزاماته تجاه ذلك الطرف (الشنباري، ٢٠٠٦، ٩٥). أو هي "تعهد صادر عن المصرف بناءً على طلب زبونه بدفع مبلغ معين، أو قابل للتعيين من جهة محددة، ولتاريخ محدد، ولغرض معين (شيخ عثمان، ٢٠٠٩، ٥٦). والتعريف المناسب للكفالة برأي الباحث هي تعهد كتابي يصدر من المصرف بناء على طلب زبونه محدد بزمن غير قابل للرجوع، يتعهد بمقتضاه المصرف بتقديم مبلغ متفق عليه بين الزبون والجهة طالبة التعهد (المستفيدة) يتم دفعه في حال إخلال الزبون بشروط العقد وعدم الإيفاء بالتزاماته.

ـ أهمية الكفالة المصرفية

تتحدد أهمية الكفالة المصرفية من خلال المنفعة الحاصلة للأطراف المتعاملة بها فالزبون يضمن الاستفادة من المبالغ النقدية التي كانت ستحل محل التأمينات النقدية كضمان يقدمه لتنفيذ عمل للمستفيد، واستثمار تلك المبالغ في مجالات أخرى، وتوفر الكفالة كذلك الضمان للزبون والثقة المطلوبة بأن مبلغ الكفالة سيعاد إليه بتاريخ استحقاقها، وبالنسبة للمستفيد هي فرصة تقبلها الجهة المستفيدة بسهولة كونها صادرة عن مؤسسة مصرفية قابلة للضمان في تنفيذ العمل، وقابلة لدفع المبلغ في حال إخلال الزبون بالتزامه، أما المصرف فيعدها من العمليات الإئتمانية المربحة جداً إذا عرف كيف يصدرها ولمن يصدرها (الراوي، ٢٠١٠، ٩٨).

ـ مفهوم خطاب الضمان

إن خطاب الضمان هو تعهد كتابي يصدر من المصرف بناء على طلب زبونه بدفع مبلغ نقدي محدد لطرف ثالث هو المستفيد خلال مدة محددة، ويجوز تمديدها لمدة إضافية قبل انتهاء المدة الأولى (قنطقجي، ٢٠١٠، ١٥٨). وبحسب تعريف آخر هو تعهد المصرف للمستفيد بضمان زبونه بناء على طلب ذلك الزبون بدفع القيمة التي نص عليها التعهد في وقت محدد إذا أخل الزبون بالتزامه (القرم، ٢٠٠٣، ٢٨). وبحسب وجهة نظر قانونية مصرفية يعرف خطاب الضمان بأنه صك يتعهد بمقتضاه المصرف الذي أصدره أن يدفع إلى المستفيد منه مبلغاً لا يتجاوز حداً معيناً بناء على طلب طرف ثالث هو الزبون يسمى الآمر، ويوضح في الخطاب المدة المحددة له والغرض الذي صدر من أجله (الشواربي، الشواربي، ٢٠٠٢، ٥٣٧).

ـ أهمية خطاب الضمان

تتحدد أهمية خطاب الضمان من خلال المنفعة المتحققة للأطراف الداخلة فيه بالنسبة للزبون يوفر له إمكانية استثمار أموال التأمين في أوجه أخرى نتيجة حلول خطاب الضمان محل التأمين النقدي الذي يطلبه عادة المستفيد من الزبون، أما المستفيد فإن استلامه لخطاب الضمان واحتفاظه به يعني ضماناً لحسن سير العقد وتنفيذه على الوجه المطلوب، وفي حالة الفشل يحق للمستفيد المطالبة بالمبلغ المذكور في الخطاب، وعلى المصرف دفع المبلغ من دون قيد أو شرط ومن دون الرجوع إلى الزبون، واستفادة المصرف من إصداره لهذه الخطابات تتبلور من حصوله على عمولة من زبونه تتناسب مع قيمة الضمان وأجله، ونوع

العملية المطلوب تقديم خطاب الضمان عنها، فضلاً عن ذلك، فإن المصرف يهدف إلى خدمة زبائنه الذي تربطه بهم علاقات مصرفية أكثر ربحاً (غالب، ٢٠٠٤، ٣٦).

٣. القبولات المصرفية

- مفهوم القبول المصرفي

يعد القبول المصرفي أداة دين صادرة عن مصرف تجاري على شكل سحوبات مصرفية يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب (مطر، ٢٠٠٩، ٢٠٠). والقبول المصرفي هو إقرار خطي يصدر عن الطرف المقترض يتعهد بموجبه بإعادة قيمة القرض إلى الطرف المقرض (المصرف)، حيث يمكن للمقرض أن يختار بين الاحتفاظ بصك التعهد إلى تاريخ الاستحقاق وبين بيعه في السوق الثانوية إلى المستثمرين الراغبين كالمصارف التجارية ومؤسسات السمسرة (باكير، ٢٠٠٨، ٧٥-٧٦). وتعد القبولات المصرفية من مصادر التمويل قصيرة الأجل، وهي تتمثل في قبول المصارف لضمان السندات أو لدفعها نيابة عن العميل (كنجو، ٢٠١٠، ٣٣٧). وتعد القبولات أيضاً أداة استثمارية هامة من أدوات سوق النقد، فهي قصيرة الأجل، كما أنها في معظم الأحيان تكون قابلة للخصم لدى البنك المركزي، وهذا يوفر لها ميزة الأمان(مطر، ٢٠٠٩، ٢٠١) وتنشأ القبولات كما أصبح معروفاً عن عمليات تجارية مبنية على الالتزام بدفع مؤجل لثمن بضاعة، ويتم تسعير القبولات المصرفية يومياً في الأسواق النقدية، والفائدة عليها تخصم مقدماً.

- أهمية القبول المصرفي

يلجأ المستورد (الزبون) إليه إذا لم تتوافر لديه السيولة الكافية لدفع ثمن البضاعة فوراً (مطر، ٢٠٠٩، ٢٠٠)، ويلجأ إليه المورد(المستفيد) للحصول على ضمان بسرعة الحصول على أمواله من خلال خصمه في السوق الثانوية، وكذلك يهدف إلى تحقيق مزايا إئتمانية حين الترويج لنوع معين من البضاعة(مفلح، ٢٠٠٧، ١٥٠). يحقق المصرف عادة من شراء القبول عائداً هو نسبة الخصم، ويلجأ إلى هذا الإجراء متى زادت نسبة احتياطياته(مفلح، ٢٠٠٧، ١٥١).

ثالثاً: المخاطر الإئتمانية للبنود خارج الميزانية

إن المصارف التي تمارس الأنشطة خارج الميزانية، تجابه العديد من المخاطر نتيجة التوسع في الالتزامات والتعهدات، ويجب أن لا يتم تحليل المخاطرة خارج الميزانية بشكل منفصل عن المخاطرة الناتجة عن العمليات داخلها، إذ يجب على المصارف أن تتبنى مدخلاً متساوياً لإدارة المخاطرة المرتبطة بالمخاطرة الكلية للمصرف. وقد توسع بعض الباحثين في تصنيف المخاطر الإئتمانية للبنود خارج الميزانية التي يواجهها العمل المصرفي، فهناك من قسم المخاطر إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية (Gitman,2000,255) وحاصل جمعها هو المخاطر الثالثة أي الكلية (Total Risk) كما في المعادلة: المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية (Horne and Whachowicz, 2005, 103) ويمكن تقسيم المخاطر إلى

- المخاطر العامة "المخاطر النظامية"

وهي المخاطر العامة الناشئة عن عوامل السوق التي لا يمكن تجنبها بالتنويع لأنها عامة، وتؤثر على مجمل عمل الشركات المصرفية العاملة في السوق (Bodie *et al*., 2007,

(163 التي تطرأ على من أمثلتها مخاطر التضخم، تقلب أسعار الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر الأزمة المالية، المخاطر السياسية.

ـ المخاطر الخاصة "المخاطر غير النظامية"

هي المخاطرة التي تتعرض لها الشركات المصرفية بعينها نتيجة ظروفها الخاصة، مثل المخاطر المالية أو المخاطر القطاعية (باكير، ٢٠٠٨، ٩٩) وهذه المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع ومن أمثلتها مخاطر الشركة (النشاط)، مخاطر الإفلاس، مخاطر التطور التكنولوجي وأية مخاطر تؤثر على شركة أو مؤسسة مالية ما، ولا تؤثر على بقية الشركات (Bodie *et al*., 2007, 163).

ـ أنواع المخاطر الائتمانية النظامية

١ـ مخاطر أسعار الفائدة

تعرف الفائدة (Interest) بأنها أموال تدفع مقابل مبلغ معين (Horne and Wachowicz, 2005, 40). وتعزى مخاطر أسعار الفائدة إلى التغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، لذا تصنف ضمن المخاطر العامة أو النظامية، أي أنها مخاطر تصيب الاستثمارات في المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات والشركات المالية بصرف النظر عن طبيعة وظرف الاستثمار ونوعه (هندي، ٢٠٠٤، ٤٩). إن مخاطر السعر ومخاطر إعادة الاستثمار يكونان مخاطر سعر الفائدة (Risk Interest)، وأسعار الفائدة هي كلف الأموال المقترضة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة يتعرض المستثمرون إلى مخاطر كبيرة نتيجة لارتفاع هذه الأسعار وعدم القدرة على سداد التزاماتهم (Altfest, 2007, 141). وتحسب الفائدة على أساس سنوي و قد تكون شهرية أو نصف سنوية أو غيرها (شكري وعوض، ٢٠٠٤، ٦٩).

٢_ مخاطر التضخم

التضخم (Inflation) هو ارتفاع مستوى معدل الأسعار للسلع والخدمات (Horne and Wachowicz, 2005, 32). وهو زيادة في الأسعار وانخفاض في قيمة النقود (Bodie *et al*.,2007, 142). وللتضخم نوعان من التأثير: تأثير على مستوى أسعار الفائدة في السوق، وتأثير على القوة الشرائية. فارتفاع مستوى التضخم الذي يمثل مخاطر التضخم (Inflation Risk) من شأنه أن يرفع من مستوى أسعار الفائدة في السوق، بما ينعكس على معدل العائد المطلوب على التسهيلات الائتمانية من أجل تعويض الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للتدفقات النقدية المستقبلية، أما تأثيره الآخر فيكمن في انخفاض القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهذا يعني تآكل العوائد (حداد وهذلول، ٢٠٠٥، ١٣٩) الذي بدوره يؤدي إلى تآكل جميع التسهيلات الإئتمانية المقدمة ضمن الميزانية وخارجها ومع فوائدها أو أرباحها عند تاريخ الاستحقاق.

٣_ مخاطر السوق

وهذه المخاطر تنشأ نتيجة التحركات غير المتوقعة لأسعار السوق، إذ تتأثر الشركات المصرفية بالظروف السياسية والاقتصادية العامة المحيطة، وكذلك تتأثر بالعوامل النفسية التي تحكم فعل الإدارة المصرفية جراء حالات الذعر في السوق والاستماع إلى المعلومات غير الأكيدة (Lovy and Post, 2005,730). ويرى البعض أن هذا النوع من المخاطر ناجم عن انخفاض أسعار الأدوات النقدية في السوق نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة (حداد وهذلول، ٢٠٠٥، ١٣٨).

٤- مخاطر سعر الصرف

يعرف سعر الصرف (Exchange Rate) بأنه عدد الوحدات النقدية المتداولة التي يمكن شراؤها مقابل وحدة نقدية واحدة من الوحدات النقدية المتداولة الأخرى (Horne and Whachowicz, 2005, 636). أما مخاطر أسعار الصرف فهي مخاطر التغير في أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر في قيمة موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية (Saunders and Cornett, 2006, 168). إن مخاطرة سعر الصرف تعرض المؤسسة المالية إلى تغيرات وتذبذبات في قيم العملات الأجنبية التي جرى الاستثمار بها، على أساس مقارنتها بالعملة المحلية (البواب، ٢٠٠٧، ٦٤) وتعرف على أنها حالة من عدم التأكد بشأن عوائد الموجود (النقدي) من خلال حركة التبادل بين الدولار الأمريكي مثلاً والعملات الأجنبية الأخرى (Bodie *et al*., 2007,614).

٥- مخاطر الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية بأنها التقلبات السياسية غير المتوازنة في القرارات الاقتصادية المؤثرة بدورها على حالة الأسواق المالية بتعريضها للانخفاض الحاد في أسعار الموجودات والفشل الذي يصيب العديد من المؤسسات المالية وغير المالية (الإمام، ٢٠٠٩، ١٦١). أو هي انهيار النظام المالي برمته بفشل العدد الكبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي (كورتيل ورزيق، ٢٠٠٩، ٢٨١).

٦- المخاطر السياسية

إن هذا النوع من المخاطر يزداد عند احتمال تدخل الحكومة في أعمال الاستثمار والمستثمر من خلال سياساتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وعرقلة عمل المستثمر (Gitman,2000,254). وتُرى المخاطر السياسية بأنها إمكانية التأثير في الموجودات المستثمرة، من خلال تغيير السياسة الضريبية، تغير أسعار الصرف، تغير مناخ الأعمال داخل البلد (Bodie *et al*., 2007, 618). وتعرف المخاطر السياسية على أنها احتمالية تسبب القوى السياسية بتغيرات متصلبة في بيئة الأعمال الدولية بما ينعكس بتأثيرات ضارة على أرباح وأهداف المشروعات (الخفاجي، ٢٠٠٦، ٢٧).

ـ المخاطر الإئتمانية غير النظامية

١- مخاطر التمويلات الائتمانية غير العاملة (مخاطر عدم السداد)

وهي مخاطر التوقف عن سداد بعض التمويلات الإئتمانية، وإن التغير السنوي لحجم هذه التمويلات يولد مخاطر تتسبب في ضعف استقرار المصرف واهتزاز الثقة فيه نتيجة عدم قدرته على تحصيل الأموال الممنوحة للزبون، وتأثير ذلك على إيرادات المصرف ورأسماله وسيولته. وتعرف بأنها التخلف عن دفع الفوائد والتخلف عن بقية المطلوبات من الديون (Horne and Whachowicz, 2005, 30). و تعني الفشل في دفع فوائد القروض التي تستحق الدفع خلال مدة زمنية معينة، وتشكل خطراً على رأس المال وعلى صافي الدخل، وهذه المخاطر لا تعني فقط التخلف عن دفع الفوائد، وإنما التأخر والتخلف عن دفع بقية المدفوعات الأخرى التي بذمة الشركة (Babu and Gangadhar, 2003, 22).

٢- المخاطر التجارية

هي الشكوك المرتبطة بمبيعات الشركة وعوائدها، وتعد بعض الشركات بطبيعتها أكثر عرضة للمخاطرة، وتصادف الشركات الأكثر عرضة للخطورة تقلبات كبيرة في تعاملاتها وعوائدها (فيربر، ٢٠٠٧، ٣٥-٣٦). فإذا انخفضت قدرة المصارف بوصفها

شركات مساهمة على تقديم المنتج المصرفي بشكل متكافئ وموزون من حيث الجودة، فإن القدرة على منافسة المصارف الأخرى في جلب الزبائن سوف تنخفض أيضاً.

٣- مخاطر السيولة

هي المخاطر المفاجئة أو السريعة عندما تكون هناك ديون مستحقة الدفع على الشركة، مما يتطلب الأمر إلى تحويل الموجودات خلال مدة قصيرة من الزمن إلى نقد، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة الموجودات نتيجة انخفاض أسعار في السوق (Saunders and Cornett, 2006, 170). ويسبب انخفاض السيولة لأي مدة زمنية شللاً في أقل تقدير يصيب نمو المصرف (هوبكنز، ٢٠٠١، ٩). إن مخاطر السيولة ناجمة عن عدم قدرة المتعاملين على السداد بسبب نقص السيولة المتأتية من عدم توافق مواعيد الدفع ومواعيد السداد والملاءمة بينهما، أو قد تكون متأتية من عدم تنظيم التدفقات النقدية (الكروي، ٢٠٠٥، ٥٥).

٤- مخاطر الإفلاس

إن لهذا النوع من المخاطرة تسميات عدة، إذ يعرف بالعسر المالي أو الإخفاق المالي أو عدم الملاءة المالية أو عدم المتانة أو عدم كفاية رأس المال وعدم القدرة على تلبية طلبات الآخرين (البواب، ٢٠٠٧، ٥٦). إن الإفلاس يؤثر على حجم الشركة، فإذا تعرض أي مصرف للإفلاس فإنه يضطر إلى بيع عدد من فروعه أو الاندماج مع مصارف أخرى، وبالتالي سيتعرض حجم المصرف لتأثير بالغ (Arnold, 2002, 212).

٥- مخاطر التشغيل

يقصد بها المخاطر التي تحدث بسبب خطأ بشري، فالإدارة قد تكون غير كفوءة، والأفراد العاملون غير قادرين على متابعة العمل (الجميل، ٢٠٠٢، ٣٠٧). وقد تحدث مخاطر التشغيل بسبب الأخطاء والممارسات السلبية من قبل الموارد البشرية، الاختلاس، السرقة، وغيرها، وهي تؤثر على العمليات التشغيلية، مما يؤدي إلى تعرض المصرف لخسارة (Brealey *et al.*, 2007, 401) وتزداد هذه المخاطر عندما تقل المتابعة من قبل الملاك الإداري للأنشطة التشغيلية (Altfest, 2007,140).

٦- مخاطر الإدارة

تنشأ المخاطر الإدارية نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال التمويل أو الاستثمار أو التسويق، وهذه من شأنه أن يترك آثاراً سلبية على التدفقات النقدية المتوقعة، ومعدل العائد المطلوب للعمليات المصرفية (هندي، ٢٠٠٤، ٥١).

رابعاً- دراسة أثر المخاطر الإئتمانية على البنود خارج الميزانية في البنك العربي

أ- دراسة مخاطر الفائدة على البنود خارج الميزانية

الفرض الأول: لا يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر الفائدة على البنود خارج الميزانية في البنك العربي

يبين الجدول رقم (٢) نتائج تحليل اختبار معامل الارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط، إذ يتبين من خلال الجدول:

١. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (الاعتمادات المستندية) والمتغير المستقل (معدل الفائدة) هو (٠,٧٣٥)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٩%، إلا أن اتجاهه سالب، مما يعني أن العلاقة بين

المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة عكسية، كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٥%.

٢. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (الكفالات المصرفية) والمتغير المستقل (معدل الفائدة) هو(٠,٥٤٠)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٥%، إلا أن اتجاهه سالب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة عكسية، كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٥%.

٣. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (القبولات المصرفية) والمتغير المستقل (معدل الفائدة) هو (٠,٥٠٦)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٠%، إلا أن اتجاهه سالب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة عكسية، كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي بدرجة ثقة ٩٥%.

جدول رقم (٢): يبين أثر مخاطر الفائدة على البنود خارج الميزانية

المتغير المستقل (الفائدة)	المتغير التابع (البنود خارج الميزانية)			
	البنود خارج الميزانية	الاعتمادات المستندية	الكفالات المصرفية	القبولات المصرفية
الحد الثابت (a)	١٥١٤٨٠٢٧.٣٣	١٧٢٩٨٧٣.٤	١٠٠٩٦٤٨٩.٤	٣٦١٧٩١.٧٣
معلمة الميل (B)	٨٩٨٨٢٨٣٥.٠٧-	٨٦٥٧٩٩٤.٤-	٦٤١١٨٣٨٧.٠٣-	١٢٠٥٩٢٨.٩-
معامل الارتباط (R)	٠.٥٩٢ -	٠.٧٣٥ -	٠.٥٤٠-	٠.٥٠٦-
معامل التحديد (R^2)	٠.٣٥٠	٠.٤٥٠	٠.٢٩٢	٠.٢٥٦
قيمة فيشر (F)	**٧.٠١٥**	١٥.٢٣٥ ***	٥.٣٥١ **	٤.٤٨٠*
معنوية الاختبار (Sig)	٠.٠٢	٠.٠٠٢	٠.٠٣٨	٠.٠٥٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

* توضح ان درجة المعنوية بمعدل ٩٠%

** توضح ان درجة المعنوية بمعدل ٩٥%

*** توضح ان درجة المعنوية بمعدل ٩٠%

يوضح الجدول رقم (٢) أن معامل ارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (البنود خارج الميزانية) والمتغير المستقل (معدل الفائدة) هو(٠,٥٩٢)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٥%، إلا أن اتجاه الارتباط سالب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة عكسية، كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٥% إذ أن معامل التحديد بلغ (٠,٣٥) مما يعني أن التغيرات في المتغير التابع المتمثل ببنود خارج الميزانية والبالغة ٣٥% سببها المتغير المستقل (معدل الفائدة). وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر الفائدة على البنود خارج الميزانية في البنك العربي، ويتم تقدير حجم البنود خارج الميزانية من خلال التعرف على مستوى الفائدة واستخدام المعادلة الآتية:

y=15148027.33-89882835.071(x) حيث x هي معدل الفائدة و y هي مجموع البنود خارج الميزانية

ب- دراسة مخاطر التضخم على البنود خارج الميزانية

الفرض الثاني: لايوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر التضخم على البنود خارج الميزانية في البنك العربي

يبين الجدول رقم (٣) نتائج تحليل اختبار معامل الارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط إذ يتبين من خلال الجدول:

١. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (الاعتمادات المستندية) والمتغير المستقل (معدل التضخم) هو (٠,٤٦٠)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة٩٠%، واتجاهه موجب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة طردية. كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٠%.

٢. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (الكفالات المصرفية) والمتغير المستقل (معدل التضخم) هو(٠,٤٥٨)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة٩٠%، واتجاهه موجب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة طردية. كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٠%.

٣. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (القبولات المصرفية) والمتغير المستقل (معدل التضخم) هو(٠,٣٦٦)، والارتباط كما موضح بالجدول غير معنوي، والذي يعني أن علاقة الارتباط ضعيفة. كما ولا يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول رقم (٣): يبين أثر مخاطر التضخم على البنود خارج الميزانية

المتغير المستقل (التضخم)	المتغيرات التابعة (البنود خارج الميزانية)			
	البنود خارج الميزانية	الاعتمادات المستندية	الكفالات المصرفية	القبولات المصرفية
الحد الثابت (a)	٤٧٩٣٠٨٢.٣٠	٧٥٥٧٩٥.٩٦	٢٦١٠٦٠٢.٠٣	٢٢٣٨٧٩٠.٧١
معلمة الميل (B)	٣٥٥٤٦٥٨٢.٦٣	٢٨٢٦٨٤٦.١١	٢٨٣٢٤١٢٢.١	٤٥٤٤٨٧.٧٣
معامل الارتباط (R)	٠.٤٥٤	٠.٤٦٠	٠.٤٥٨	٠.٣٦٦
معامل التحديد (R^2)	٠.٢٠٦	٠.٢١٢	٠.٢٩٢	٠.١٣٤
قيمة فيشر (F)	*٣.٣٧٢	*٣.٤٩٨	*٣.٤٥٠	٢.٠١٥
معنوية الاختبار (Sig)	٠.٠٨٩	٠.٠٨٤	٠.٠٨٦	٠.١٧٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

* توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٠%

يوضح الجدول رقم (٣) أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (البنود خارج الميزانية) والمتغير المستقل (معدل التضخم) هو (٠,٤٥٤)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٠%، واتجاه الارتباط موجب، مما يعني أن

العلاقة بين المتغير التابع، والمتغير المستقل علاقة طردية. كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٠% اذ أن معامل التحديد بلغ (٠,٢١) مما يعني أن التغيرات في المتغير التابع المتمثل ببنود خارج الميزانية والبالغة ٢١% سببها المتغير المستقل (معدل التضخم). وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر التضخم على البنود خارج الميزانية في البنك العربي.ويتم تقدير حجم البنود خارج الميزانية من خلال التعرف على مستوى الفائدة واستخدام المعادلة التالية:

y = 4793082.3+35546582.63**(x)** حيث x هي معدل التضخم و y هي مجموع البنود خارج الميزانية

ج- دراسة مخاطر التسهيلات الائتمانية غير العاملة (مخاطر عدم السداد) على البنود خارج الميزانية

الفرض الثالث: لا يوجد أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات الإئتمانة غير العاملة(*) على البنود خارج الميزانية في البنك العربي

بين الجدول رقم (٤) نتائج تحليل اختبار معامل الارتباط بيرسون والانحدار الخطي، إذ يتبين من خلال الجدول:

١. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (الاعتمادات المستندية) والمتغير المستقل (حجم التسهيلات الإئتمانية غير العاملة) هو(٠,٥٠٥)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٠%، واتجاهه موجب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة طردية. كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٠%.
٢. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (الكفالات المصرفية) والمتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية غير العاملة) هو(٠,٦٩٤)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٠%، واتجاهه موجب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة طردية. كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٠%.
٣. أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (القبولات المصرفية) والمتغير المستقل (حجم التسهيلات الإئتمانية غير العاملة) هو (٠,٢٣٢)، والارتباط كما موضح بالجدول غير معنوي، والذي يعني أن علاقة الارتباط ضعيفة. كما ولا يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

---

* وتتمثل في البنك العربي بالديون دون المستوى، الديون المشكوك في تحصيلها، الديون المعدومة.

جدول رقم (٤): يبين أثر مخاطر التسهيلات الائتمانية غير العاملة على بنود خارج الميزانية

المتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية غير العاملة)	المتغيرات التابعة (البنود خارج الميزانية)			
	البنود خارج الميزانية	الاعتمادات المستندية	الكفالات المصرفية	القبولات المصرفية
الحد الثابت (a)	٣٣١٩٢٧٨.٩٤١	٦٩٠٣٠٣.٣٢١	١٣٠٥٨٤٥.١٣	٢٢٤٩٠٠.٠٥٢
معلمة الميل (B)	٩.٢٧٦	٠.٥٦٢	٧.٧٨٦	٠.٥٢٠
معامل الارتباط (R)	٠.٦٤٧	٠.٥٠٥	٠.٦٩٤	٠.٢٣٢
معامل التحديد (R^2)	٠.٤١٨	٠.٢٥٥	٠.٤٨٢	٠.٠٥٤
قيمة فيشر (F)	***٩.٣٤١	*٤.٤٥١	***١٢.٠٧٧	٠.٧٣٧
معنوية الاختبار (Sig)	٠.٠٠٩	٠.٠٥٥	٠.٠٠٤	٠.٤٠٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
* توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٠%

يوضح الجدول رقم (٤) أن معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير التابع (البنود الميزانية) والمتغير المستقل (حجم التسهيلات الإئتمانية غير العاملة) هو (٠,٦٤٧)، والارتباط كما موضح بالجدول معنوي عند درجة ثقة ٩٩%، واتجاه الارتباط موجب، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة طردية. كما ويوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٩%،إذ أن معامل التحديد بلغ (٠,٤٢) مما يعني أن التغيرات في المتغير التابع المتمثل ببنود خارج الميزانية والبالغة ٤٢% سببها المتغير المستقل (حجم التسهيلات الإئتمانية غير العاملة). وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود أثر جوهري ذي دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات الإئتمانية غير العاملة (مخاطر عدم السداد) على البنود خارج الميزانية في البنك العربي. ويتم تقدير حجم البنود خارج الميزانية من خلال التعرف على مستوى الفائدة واستخدام المعادلة الآتية:

y= 3319278.941 + 9.276 (x) حيث x هي حجم التسهيلات الإئتمانية غير العاملة و y هي مجموع البنود خارج الميزانية.

النتائج والتوصيات

- النتائج

توصل الباحث من خلال اختبار فروض الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر الإئتمانية على البنود خارج الميزانية في البنك العربي، وتبين ما يأتي:

أ - توصل الباحث إلى أن المتغير المستقل (معدل الفائدة) يتمتع في البنك العربي بمعاملات ارتباط معنوية مع المتغير التابع البنود خارج الميزانية(الاعتمادات المستندية، الكفالات، القبولات)، والتأثير للمتغير المستقل (معدل الفائدة) في المتغير التابع(البنود خارج الميزانية) معنوي عند درجة ثقة ٩٥%، ويفسر ٣٥% من التغير في البنود خارج

الميزانيـة، والجـدول رقـم (٥) يبـين معـاملات الارتبـاط والتحديـد بـين المتغيـر المـستقل والمتغير التابع.

جدول رقم (٥): معاملات الارتباط للمتغير المستقل (الفائدة) مع المتغير التابع (البنود خارج الميزانية) في البنك العربي

المتغير المستقل (الفائدة) / المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
البنود خارج الميزانية	-٠.٥٩٢**	٠.٣٥٠
الاعتمادات المستندية	-٠.٧٣٥***	٠.٤٥٠
الكفالات المصرفية	-٠.٥٤٠**	٠.٢٩٢
القبولات المصرفية	-٠.٥٠٦*	٠.٢٥٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
* توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٠%
** توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٥%
*** توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٩%

ب - توصـل البـاحثون إلـى أن المتغيـر المـستقل (معـدل التـضخم) يتمتـع فـي البنـك العربـي بمعـاملات ارتبـاط معنويـة مـع المتغيـرات التابعـة البنـود خـارج الميزانيـة (الاعتمـادات المستندية، الكفالات)، ولا يرتبط بمعنوية مع المتغير التابع (القبولات)، والتأثير للمتغير المـستقل (معـدل التـضخم) فـي المتغيـر التـابع البنـود خـارج الميزانيـة (الاعتمـادات المستندية، الكفالات) معنوي عند درجة ثقة ٩٠% ويفسر تقريباً ٢١% من التغير في البنـود خـارج الميزانيـة والجـدول رقـم (٦) يوضـح معـاملات الارتبـاط والتحديـد بـين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول رقم (٦): معاملات الارتباط للمتغير المستقل (التضخم) مع المتغير التابع (البنود خارج الميزانية) في البنك العربي

المتغير المستقل (التضخم) / المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
البنود خارج الميزانية	-٠.٤٥٤*	٠.٢٠٦
الاعتمادات المستندية	-٠.٤٦٠*	٠.٢١٢
الكفالات المصرفية	-٠.٤٥٨*	٠.٢١٠
القبولات المصرفية	-٠.٣٦٦	٠.١٣٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
* توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٠%

ج - توصل الباحثون إلى أن المتغير المستقل (حجم التسهيلات الإئتمانية غير العاملة) يتمتع في البنك العربي بمعاملات ارتباط معنوية مع المتغيرات التابعة البنود خارج الميزانية

(الاعتمادات المستندية، الكفالات)، ولا يرتبط بمعنوية مع المتغير التابع (القبولات)، والتأثير للمتغير المستقل (حجم التسهيلات الإئتمانية غير المستغلة) في المتغير التابع البنود خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية، الكفالات)معنوي عند درجة ثقة ٩٩%، ويفسر تقريباً ٤٢% من التغير في البنود خارج الميزانية والجدول رقم (٧) يوضح معاملات الارتباط والتحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول رقم (٧): معاملات الارتباط للمتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية غير العاملة) مع المتغير التابع (البنود خارج الميزانية) في البنك العربي

المتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية غير العاملة) / المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
البنود خارج الميزانية	٠.٦٤٧ ***	٠.٤١٨
الاعتمادات المستندية	٠.٥٠٥*	٠.٢٥٥
الكفالات المصرفية	٠.٦٩٤***	٠.٤٨٢
القبولات المصرفية	٠.٢٣٢	٠.٠٥٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
* توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٠%
*** توضح أن درجة المعنوية بمعدل ٩٩%

التوصيات

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحثون:

١. أن يزيد البنك العربي من حجم التسهيلات الإئتمانية للبنود خارج الميزانية عند تغير أسعار الفائدة نحو الانخفاض وذلك للمساهمة في تحقيق عوائد إضافية تسهم في دعم انخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة. أما في حالة تغير أسعار الفائدة نحو الارتفاع، فعلى البنك الحد من التوسع في حجم التسهيلات الإئتمانية للبنود خارج الميزانية، وذلك لإتاحة الفرصة أمام المصرف لكي يحقق عوائد مرتفعة ناجمة عن العوائد التي يحققها من الاستثمار في استثمارات أخرى مباشرة.

٢. العمل على تقليص حجم التسهيلات الإئتمانية للبنود خارج الميزانية عند تغير معدلات التضخم نحو الارتفاع، وذلك لتخفيض حجم الأموال التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المحتملة والمتمثلة بالبنود خارج الميزانية واستثمارها باستثمارات تحقق عوائد مضمونة تسهم في الحد من تأثير ارتفاع معدلات التضخم.

٣. أن يزيد البنك العربي من حجم التسهيلات الإئتمانية للبنود خارج الميزانية عند تغير معدلات التضخم نحو الانخفاض، لأن ذلك يتطلب الاحتفاظ بحجم معين من السيولة لمواجهة الالتزامات المحتملة والمتمثلة بالبنود خارج الميزانية مع الحفاظ على القوة الشرائية لأموال المصرف.

٤. العمل على تخفيض حجم التسهيلات الإئتمانية للبنود خارج الميزانية عند تغير حجم التسهيلات الائتمانية غير العاملة نحو الارتفاع، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي تعرض المصرف لمزيد من المخاطر في عدم القدرة على سداد الالتزامات.

٥. على البنك العربي أن يطور من أدائه في إدارة استثماراته من البنود خارج الميزانية (على سبيل المثال الحصول على الضمانات المناسبة.....) وذلك لخفض الديون المعدومة، وبالتالي تجنب خفض الاستثمار في البنود خارج الميزانية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. التقارير السنوية للبنك العربي الأردني من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٠.
٢. البواب، شيماء وليد عبد الهادي، ٢٠٠٧، مخاطر العمل المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. الخفاجي، علي جيران عبد علي، ٢٠٠٦، تحليل الاستثمارات المالية الدولية وبناء المحفظة الكفؤه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٤. الشنباري، رامي هاشم، ٢٠٠٦، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكية.
٥. شيخ عثمان، عمر محمد، ٢٠٠٩، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق.
٦. القرم، سليمان أحمد محمد، ٢٠٠٣، خطاب الضمان في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، غزة.
٧. الكروي، بلال نوري، ٢٠٠٥، إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٨. المالك، يمان فيروز، ٢٠٠٦، أثر البنود خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان.
٩. أبو رحمة، سيرين سميح، ٢٠٠٧، اتفاقية بازل، بحث مقدم إلى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
١٠. الإمام، صلاح الدين محمد أمين، ٢٠٠٩، إجراءات تجنب انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإدارية الجامعة، العدد٢٠.
١١. غالب، عبد القادر ورسمة، ٢٠٠٤، خطاب الضمان، إتحاد المصارف العربية، بيروت.
١٢. كورتيل، فريد، رزيق، كمال، ٢٠٠٩، الأزمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٠.
١٣. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٢، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر/فرع الموصل، العراق.
١٤. الراوي، خالد وهيب، ٢٠١٠، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، عمان، الأردن.
١٥. الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد عبد الحميد، ٢٠٠٢، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
١٦. باكير، محمد مجد الدينن ٢٠٠٨، محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب.
١٧. حداد، أكرم، هذلول، مشهور، ٢٠٠٥، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان.
١٨. شكري، ماهر كنج، ٢٠٠٤، العمليات المصرفية الخارجية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
١٩. شلهوب، علي محمود، ٢٠٠٧، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب.

٢٠. فيربر، اسماي، ٢٠٠٧، كل شيء عن الاستثمار الطريقة السهلة للبداية، مكتب جرير للترجمة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
٢١. قنطقجي، سامر مظهر، ٢٠١٠، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، حلب.
٢٢. كنجو، كنجو، ٢٠١٠، الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب.
٢٣. مطر، محمد، ٢٠٠٩، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل، عمان.
٢٤. مفلح، هزاع، ٢٠٠٧، التمويل الدولي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب.
٢٥. هندي، منير إبراهيم، ٢٠٠٤، الفكر الحديث في مجال الاستثمار٢، دار المعارف، الإسكندرية.
٢٦. هوبكنز،٢٠٠١، السيولة النقدية وكيفية زيادتها، إعداد وترجمة تيب توب لخدمات التعريب والترجمة سفينة العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٧. وحيد، أحمد زكريا، ٢٠١٠، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق، حلب.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Altfest, Lewis, 2007, Personal Financial Planning, McGraw-Hill, Americas New York.
2. Arnold, Glen, 2002, Corporate Financial Management, Prentic Hill.
3. Babu, Ramesh,G.Gangadhar, 2003, Investment Management, New Delhia.
4. Bodie,Zvi, Kane Alex, MarcuJ.Alan, 2007, Investment, Irwin/McGraw- Hill.Americas New York.
5. Brealey, A. Richard, Myers C. Stewart, Marcus Alan, 2007, Fundamentals of Corporate Finance, McGraw-Hill Higher Education, Americas New York.
6. Gitman,J. Lawrence, 2000, Management Finance, United States.
7. Horne, James c. Van,Wachowicz M. John, 2005, Fundamentals of Financial Management, FT Prentice Hall, Britsh-London.
8. Lovy,Haim, Post Thierry, 2005, Investment, FT Prentice Hall, Britsh-London.
9. Saunders, Anthony, Cornett Marcia Millon, 2006, Financial Institution Management A Risk Management Approach, Irwin/McGraw- Hill.Americas New York.